مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

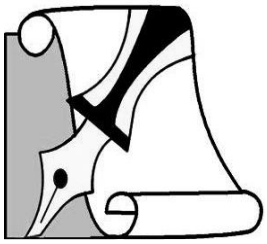

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

لقاء غانتس ـ عباس.. تطويق التوجه نحو المحكمة الجنائية الدولية والسلطة الفلسطينية تغرق في وهم الوعود الاسرائيلية والاميركية مجددا

بالرغم من كل الأعمال العدوانية والقتل المتعمد الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني يوميا، فضلا عن مخاطر تهويد الأقصى للقدس الشرقية الجاثمة على الأبواب، إضافة إلى حملات التهجير التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين واقتلاعهم من أرضهم، وطبعا لا ننسى تكثيف خطط الاستيطان غير المسبوقة وتسارع وتيرتها بشكل قياسي، ما زالت السلطة الفلسطينية ممثلة برئيسها محمود عباس والدائرة المصغرة المحيطة به (والتي هي بالمناسبة تربطها علاقات جيدة بالاحتلال الاسرائيلي) تصر على دفن رأسها بالرمال عقد لقاءات مع القادة الصهاينة وتجاهل كافة المصائب والمأسي والنكبات التي يعاني منها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أنها تضرب بعرض الحائط جميع الأصوات الفلسطينية المحذرة من تعليق أمال واهية على الصهاينة والإدارة الأميركية، للحصول على تنازل ما في أحد الملفات(كتجميد الاستيطان أو أقله وقف اقتحامات الأقصى أو مسيرات الأعلام مثلا). والأنكى أن الشواهد التاريخية تدل أن السلطة، لم تجن من هذه اللقاءات سوى الخيبات والخسائر.

المحزن أن أبو مازن، ومع معرفته وأركان منظومته، برفض إسرائيل ـ التي أصبحت محكومة لمعسكر اليمين المتطرف ـ منح الطرف الرسمي الفلسطيني فرصة التفاوض، ومعارضته حتى الحديث عن قضايا السلام، ناهيك عن حل الدولتين وغيرهما من النظريات البائدة التي عفا عنها الزمن، وألحقت أضرار كبيرة بالقضية الفلسطينية، إلا أنهم يستمرون في المكابرة (ومن موقع الدونية والاستجداء، وبخلاف رؤية معظم أطياف الشعب الفلسطيني التي ترى أن الحل مع الكيان لا يكون إلا من خلال البندقية) عبر التمسك بسردية المقاومة السياسية والعمل بها، مع يقين السلطة أن هذا النهج الاستسلامي كان ولا زال يصب في مصلحة إسرائيل أولا وأخيرا.

وما جديد اللقاءات الفلسطينية الاسرائيلية؟ اليكم التفاصيل

مساء 8 تموز الجاري التقى الرئيس عباس، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس. كالعادة أكد عباس خلال اللقاء، على أهمية خلق أفق سياسي واحترام الاتفاقيات الموقعة، ووقف الإجراءات والممارسات التي تؤدي لتدهور الأوضاع، مشدداً على ضرورة تهيئة الأجواء قبل زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن.

ما يبعث على الريبة، أن هذا اللقاء سيتبعه لقاءات اخرى، بحسب وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي، عيساوي فريج، الذي كشف في مقابلة مع صحيفة "يسرائيل هيوم" إنه بالإضافة إلى لقاء عباس - غانتس، فإنّ وزير الخارجية الإسرائيلي يئير لبيد سيلتقي وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، بالإضافة إلى لقاء سيجمعه (فريج) بوزير الاقتصاد في السلطة الفلسطينية خالد العسيلي.

وماذا عن تفاصيل اللقاء؟ لنكتشف الأمر سويًا

من الطبيعي أن تتكتم السلطة الفلسطينية على طبيعة هذا اللقاء، والهدف منه، وتكتفي بإيجاز عناوين عريضة عنه. لذا فإن الإجابة عن هذه التساؤلات نجدها عند الجانب الإسرائيلي الذي أكد على الجانب الأمني للزيارة، لا سيما قبيل زيارة الرئيس الأمريكي جود بايدن إلى المنطقة، والتي كان بدأها في 13 الجاري من إسرائيل.

ووفقا لموقع الإذاعة الإسرائيلية العامة، فإن غانتس طالب عباس بوقف إجراءات التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية لجرائم الحرب، وأن توسع السلطة من بسط سيطرتها في "مناطق أ" التابعة لها سياسياً وأمنياً ومدنياً.

وماذا عن المقابل الاسرائيلي؟

في الواقع عرض غانتس مواصلة "سياسة تحسين مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الواقعة تحت سيطرة السلطة وضمن ذلك زيادة عدد تصاريح العمل وعدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل، والقبول بنشر رمزي لعناصر من السلطة الفلسطينية على معبر اللنبي، ومنح تسهيلات للفلسطينيين الراغبين بالسفر خارج الأراضي الفلسطينية عبر مطار رامون في إيلات. كما تناول الاجتماع بشكل أساسي زيارة بايدن والاستعدادات لها.

وفي هذا السياق أكد مصدر أمني اسرائيلي رفيع المستوى، إن أبو مازن وغانتس أشارا إلى الأثر الإيجابي "لعشرات الخطوات الاقتصادية والمدنية التي تمّت في السنة الأخيرة"، وأن غانتس شدد على أنه سيواصل هذه السياسة، فيما أعرب الاثنان عن أملهما بتوسيع هذه الخطوات مستقبلاً. كما بحث الاثنان، في اللقاء الذي استمرّ ساعتين، سبل العمل لتعزيز وتمكين الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، أيضاً من خلال حوار مع الأميركيين ودول عربية أخرى. فيما أكد غانتس أهمية تعزيز مكانة السلطة الفلسطينية مقابل إضعاف "حركة حماس".

من جهتها أعلنت وزارة الأمن الإسرائيلية أن الطرفان بحثا أيضاً خلال لقائهما "التحديات الأمنية والمدنية في المنطقة"، وأن "وزير الأمن الإسرائيلي أطلع أبو مازن على تعقيدات الفترة القريبة في إسرائيل، وأنهما اتفقا على مواصلة التنسيق الأمني الوثيق، والامتناع عن خطوات تضر بالاستقرار". كما هنأ غانتس أبو مازن والفلسطينيين بمناسبة عيد الأضحى.

وكان شارك في اللقاء عن الجانب الفلسطيني وزير الشؤون المدنية حسين الشيخ، ورئيس المخابرات الفلسطينية ماجد فرج، فيما حضر عن الجانب الإسرائيلي منسق أنشطة حكومة الاحتلال العقيد غسان عليان، والسكرتير العسكري لوزير الأمن الإسرائيلي العميد يكي دولف.

واستكمالا لهذه اللقاء أكد الشيخ، في 8 الجاري، أن اتصالا هاتفيا جرى بين الرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي يئير لبيد. وبحسب تغريدة للشيخ على موقع "تويتر"، جرت مكالمة هاتفية بين عباس ولبيد للتهنئة بعيد الأضحى المبارك، مضيفاً أنه جرى تناول آخر الأوضاع بشكل مقتضب.

عباس والاستعداد للقاء لبيد

لكن مهلا، يبدو أن لقاء عباس لبيد، قد فتح شهية رئيس السلطة أبو مازن لاستجداء الاجتماع بالمسؤولين الصهاينة الذين لطالم جاهروا بعدم رغبتهم بالاجتماع بعباس.

وفي هذا الإطار أكد المستشار السياسي في وزارة الخارجية الفلسطينية السفير أحمد الديك، لصحيفة "يسرائيل هيوم"، أن عباس مستعد للقاء رئيس حكومة تصريف الأعمال الإسرائيلية لبيد علماً أن الأخير لم أي يصدر، منذ توليه منصبه، أي تصريح بشأن لقاءات مع الجانب الفلسطيني، أو إشارة إلى إمكانية إطلاق تحرك سياسي تجاهه.

المثير للسخرية أن الديك كرر المعزوفة السلطة المملة والتي لم تعد حتى موجودة في قاموس الصهاينة، حيث قال "يدنا ممدودة للسلام، أبو مازن لم يتنازل، توجد هنا إمكانية لاتخاذ خطوات تعزز الثقة بين اسرائيل والفلسطينيين، إحداها هي عقد لقاء مشترك يجمع بين لبيد وأبو مازن".

الطامة الكبرى أن الديك، بدا كما يتسول الجلوس مع الصهاينة، من خلال استخدام عبارات الامل والتمني بأن يبادر رئيس الحكومة الإسرائيلية لعقد لقاء كهذا، مبديا استعداد السلطة لهذا الامر، معتبرا ان هذا سيكون ذلك مؤشر مهم إلى نية فتح أفق سياسي، وينشر جواً طيباً. سيؤثر ذلك بشكل إيجابي على كافة المستويات، سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد الميداني.

المخزي في الأمر، أن الديك الناطق باسم عباس اعترف أنه في عهد رئيس الوزراء السابق نفتالي بينت لم يكن هناك أمل لأي شيء، فهو بحسب كلامه لم يوافق (أي بينيت) على عملية سلمية، لا لدولتين، ولا حتى للقاء أبو مازن"، وأن هذا التعاطي أدى إلى سدّ الأفق السياسي ونشؤ أزمة أكبر في القيادة الفلسطينية التي لا تملك أجوبة للجمهور الفلسطيني حول سبب "جمود كل شيء". الأنكى أن الديك أراد من كلامه إرسال رسالة تحذير للقادة الصهاينة، مفادها أنه إذا لم يحقق أبو مازن إنجازات ومكاسب في الرأي العام الفلسطيني فقد تحدث أمور. وقد فسرّ هذا القول الأخير تلميحاً لإمكانية تعاظم حركة حماس وقوتها في الضفة الغربية.

وما علاقة اللقاءات الاسرائيلية الفلسطينية بزيارة بايدن؟

في الواقع لا يمكن فصل لقاء عباس غانتس عن زيارة بايدن إلى الأراضي الفلسطيني المحتلة، وإن كانت نتائج الاجتماع إعلامية أكثر منها عملية، بحيث يمكن وضعها في إطار إعطاء الدفع للزيارة على المستوى الاسرائيلي، ليكرر لأزمة حل الدولتين واستئناف ما يسمى عملية السلام.

وللعلم، إن القضية الفلسطينية، تأتي في آخر سلّم اهتمامات بايدن، خصوصًا أن إسرائيل تمر في مرحلة انتقالية تستعد فيها لانتخابات الفائز فيها أيًا يكون سيتبنى برنامجًا عدائيًا استيطانيًا عنصريًا ضد الفلسطينيين، ويسعى لمواصلة التطبيق التدريجي لصفقة القرن، كونها لا يمكن تطبيقها كاملة مرة واحدة كما طرحها الرئيس، دونالد ترامب. لذا، فإن الاهتمام بالقضية الفلسطينية في أقصى الحالات يستهدف الحفاظ على الوضع الراهن، ومنعه من الانهيار، وسقفه أمني اقتصادي، سواء فيما يخص الضفة الغربية أو قطاع غزة، وخطوات بناء الثقة، والبحث عن أفق سياسي وليس حلًا شاملًا.

وماذا عن التنازلات التي قدمتها السلطة لواشنطن قبيل زيارة بايدن؟ لنقرأ سويًا

إن أقصى ما تهدف إليه زيارة بايدن إلى بيت لحم ولقاءه بالرئيس محمود عباس، هو الحفاظ على الوضع الراهن السيئ جدًا للفلسطينيين، ومنع تفاقمه، وصولًا إلى منع انهيار السلطة التي من المهم بقاؤها واستمرار دورها في إطار الحفاظ على الأمن والاستقرار في اسرائيل.

ولهذه الغاية اسبتقت السلطة الفلسطينية الزيارة بتقديم تنازلات تصب في مصلحة اسرائيل (كالعادة على حساب الشعب الفلسطيني). من هنا غيرت السلطة موقفها من قضية تسليم الرصاصة التي قتلت الصحفية شيرين أبو عاقلة وعمدت الى تسليمها للأميركيين لفحصها، وسط أنباء عن مقايضة يتم فيها إعطاء ما يمكن إعطاؤه للفلسطينيين من خطوات "بناء الثقة"،

مثل تهدئة الوضع عبر تخفيف الاغتيالات والاقتحامات وهدم المنازل والاعتداء على الأقصى، والحفاظ على الهدوء على جبهة قطاع غزة.

كما حصلت السلطة على وعد بمنح الموافقة على تشغيل الجيل الرابع من الاتصالات (4 G) في أراضي السلطة، والسماح بوجود رمزي للسلطة على معبر الكرامة، من دون توقع خطوات دراماتيكية إسرائيلية مقابل تسليم الرصاصة التي اغتالت شيرين أبو عاقلة إلى الجانب الإسرائيلي عن طريق الأميركيين، كما حصل فعلًا، فضلا عن زيادة فاعلية أجهزة الأمن الفلسطينية في مناطق (أ) و(ب)، ووقف ملاحقة إسرائيل على جريمتها باغتيال شيرين، خلافًا للموقف السابق للسلطة الذي رفض تسليم الرصاصة، وطالب أيضًا بتسليم قطعة السلاح الإسرائيلية التي استخدمها جندي الاحتلال.

وانطلاقا مما تقدم يمكن القول أن هذا التراجع، يندرج تحت بند التعاطي الرسمي الفلسطيني المعتاد الذي يقبل في النهاية ما سبق أن رفضه، في ظل استمرار التعاون الأمني والتبعية الاقتصادية، على الرغم من استمرار الاحتلال بعمليات المصادرة والتهويد والاستيطان والتمييز العنصري والعدوان والضم الزاحف، مقابل فتات وتسهيلات اقتصادية، وخطوات بناء الثقة، وعودة المساعدات الأوروبية والأميركية، والوعود بأفق سياسي وليس بعملية سياسية؛ حيث بات سقف الموقف الفلسطيني تنفيذ الوعود الأميركية التي قطعتها إدارة بايدن، وفتح أفق سياسي وليس إطلاق عملية سياسية جادة مرجعيتها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بوصفها مرجعيةً ملزمةً لأي مفاوضات، بهدف التوصل إلى حل سياسي ينهي الاحتلال، يجسد استقلال دولة فلسطين.

ليس هذا فحسب، يواصل الرئيس الفلسطيني تهديداته الجوفاء الفارغة (والتي لا يقيم لها احد وزنا) بأن الوضع غير قابل للاحتمال ولا للاستمرار، وبأنه يدرس واللجنة التنفيذية للمنظمة ـ التي باتت هيئة استشارية ـ تنفيذ القرارات التي اتخذها المجلسان المركزي والوطني بخصوص

العلاقة مع دولة الاحتلال، وإنهاء الالتزامات المترتبة على اتفاق أوسلو، التي تأجلت إلى ما بعد زيارة بايدن.

ولكن التجربة السابقة وما يجري على الأرض من سياسات وإجراءات، يدل على أنها ستبقى مجرد تهديدات لفظية فارغة، "فالأثر يدلّ على المسير"، و"لو بدها تشتي لغيمت."

الجدير بالذكر من المتوقع أن يعلن بايدن، خلال زيارته مستشفى المطلع في القدس المحتلة، عن منح مساعدات للفلسطينيين بقيمة 200 مليون دولار، فيما ينتظر أن يلتقي بالرئيس الفلسطيني في مدينة بيت لحم قبل أن يغادر متوجهاً إلى السعودية.

الخلاصة

في المحصلة إن المراهنة على رئاسة يائير لبيد للحكومة الإسرائيلية خلال الفترة الانتقالية كما يراهن على جلاده بالرغم من معرفته أنه سيقتله حتما. لذا فإن لابيد يمكن أن يعطي بعض الكلام المعسول، فهو يرأس حكومة لا تملك القرار في أي قضية جوهرية خلافية، وسيكتفي بالحديث عن "الأفق السياسي" للتغطية على السياسة المستمرة بغض النظر عمن يرأس الحكومة.

كما لا بد من إدراك أنه لن يكون هناك إنجازٌ وطنيٌ عن طريق التنازلات والمفاوضات من دون التسلح بأسباب القوة، وأن أي انتصار لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التخلي عن الرهانات الخاسرة والأوهام الضارة، وبالتالي التمسك بالمقاومة كخيار أوحد اثبت جدواه على مر السنوات الماضية وحاليا.

من هنا، يجب الحفاظ على القضية وتعزيز الصمود الفلسطيني والمقاومة، خصوصًا في المناطق المهمشة والمصادرة والمعرضة للاستيطان والتهويد، وتقليل الأضرار والخسائر، وإحباط المخططات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية من مختلف أبعادها، من خلال التصفية الشاملة أو المتدرجة.

وعليه، يجب على السلطة الفلسطينية تغيير سياسة الاستسلام والرضوخ والتسليم للاسرائيلي والأمريكي بشكل جذري، واتباع سياسة مغايرة، هدفها العمل والنضال الفاعل والجدي والمثابر لتغيير الواقع، وليس انتظار أن يتغير من تلقاء نفسه وبفعل الآخرين.